

Distr.: General
13 July 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام 2021

30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021، نيويورك

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالحوار المنظم الذي يجريه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التمويل، بما في ذلك القراران الأخيران 18/2019 و 14/2020، اللذان طلب فيهما المجلس إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقارير سنوية منسقة عن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل، وأن يطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن الجهود التي يبذلها للتخفيف من آثار الانخفاض المحتمل في المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية.

ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل، ولمحة عامة عن اتجاهات الموارد، والتقدم المحرز حتى الآن في دعم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021. ويرد في المرفق الأول استعراض كامل للحالة المالية لعام 2020، ويُعرض في المرفق الثاني التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل.

وفي عام 2020، أظهر البرنامج الإنمائي مرونةً من خلال سرعة ونطاق استجابته لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وحسّن نسبة كفاءته، وزاد تخصيص الموارد العادية للبرامج الإنمائية، وحقق التوازن في ميزانيته للسنة الرابعة على التوالي، وتلقّى رأياً غير مشفوع بتحفظات لمراجعي الحسابات للمرة السادسة عشرة على التوالي، وظل أكثر مؤسسات الأمم المتحدة شفافيةً.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ومع الأثر الطويل الأمد للجائحة، من الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء وشركاء التمويل الاستثمار المشترك لتحقيق انتعاش شامل للجميع وأكثر مراعاة للبيئة من خلال دعم البرنامج الإنمائي وعروضه الاستراتيجية. ولا تزال المساهمات في الموارد العادية والمرنة تشكل أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الإنمائي في دعم الفقراء والمهمشين، والقضاء على الفقر، والاستجابة للآزمات بمرونة، وتنفيذ استجابات اجتماعية واقتصادية متكاملة، واختبار نهج مبتكرة، وسد الفجوات الحرجة في الموارد في مجالات الخطة الاستراتيجية التي تعاني من نقص التمويل.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) الترحيب بالقرار المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/31) ومرفقاته، بما في ذلك التقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل الذي وضعه الأمين العام؛

(ب) الإشارة إلى أهمية توفر الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للمساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي لتمكين البرنامج من تحقيق النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية، واستعادة المكاسب الإنمائية التي تآكلت جراء جائحة كوفيد-19، والحفاظ على نظم قوية للرقابة الداخلية والمساءلة؛

(ج) التنكير بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل، وحث الدول الأعضاء على المساهمة على أساس متعدد السنوات في عام 2021 وفي السنوات المقبلة، لتمكين البرنامج الإنمائي من تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرنامج بمرونة والحد من خطر الإضرار بقدرته على تحقيق نتائج الخطتين الاستراتيجيتين للفترتين 2018-2021 و 2022-2025؛

(د) الإشارة إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع البرمجة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) تشجيع الدول الأعضاء على أن تواصل حوارها مع البرنامج الإنمائي، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، فيما يتعلق بالتحول من موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى موارد عادية ومرنة، والتقيد بالالتزامات المتعاضدة الواردة في اتفاق التمويل.

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	أولاً - مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل
4	ثانياً - اتفاق الأمم المتحدة للتمويل
9	ثالثاً - موارد دعم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021
17	رابعاً - الموارد حسب مصدر التمويل
24	خامساً - الاعتبارات الاستراتيجية
26	سادساً - استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة
28	سابعاً - الخلاصة

المرفقان (متاحان على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي)

المرفق الأول - استعراض سنوي مفصل للوضع المالي لعام 2020

المرفق الثاني - التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل

أولا - مقدمة: الحوار المنظم بشأن التمويل

1 - يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2020، والتقدم المحرز بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل، والملامح المالية الرئيسية لعام 2020. وقد أحرز البرنامج الإنمائي تقدماً كبيراً في تنسيق تقريره عن الحوار المنظم بشأن التمويل مع تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وفي تحسين نوعية الحوارات من خلال عقد جلسات مشتركة غير رسمية مع الدول الأعضاء.

2 - وتتيح الحوارات المنظمة بشأن التمويل للبرنامج الإنمائي فرصة إجراء مناقشات شفافة وحاسمة مع الدول الأعضاء لتحسين السلوك المتبع في التمويل، بما يمكن البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تحقيق التنمية المستدامة. وتتيح تلك الحوارات أيضاً المجال للبرنامج الإنمائي للدعوة إلى تأمين مستويات كافية من التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به وتقديم مبررات في هذا الصدد، من أجل تحقيق أهداف خطته الاستراتيجية واتفاق التمويل.

3 - ووضعت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عمليات البرنامج الإنمائي والدعم الذي يقدمه للبلدان وقدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات على المحك. وقد تمكن البرنامج الإنمائي من التحول إلى العمل الرقمي في غضون ستة أيام، وساعد 82 بلداً على مواصلة العمل عن بعد لتقديم الخدمات العامة الأساسية. وقاد البرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة التي تتولى القيادة التقنية لجهود الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لإعداد 144 تقييماً للأثر الاجتماعي والاقتصادي في 97 بلداً و 119 خطة استجابة، مما أدى إلى توليد بيانات حاسمة بالنسبة لصنع القرار وكفالة وصول الدعم إلى أشد الفئات ضعفاً.

4 - ومن خلال الدعم المالي السخي الذي قدمه الشركاء في عام 2020، تمكن البرنامج الإنمائي من تلبية احتياجات البلدان بمرونة وفعالية. وكان للموارد العادية دورٌ حاسم في قدرة البرنامج الإنمائي على نشر الأموال بسرعة، وشراء الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، وضمان استمرارية تصريف الأعمال للعديد من الحكومات، وبناء القدرات الرقمية لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية.

5 - وتؤكد التحديات العالمية المستمرة المتعددة الأبعاد - من أوجه عدم المساواة إلى أزمة المناخ - أهمية التعاون الإنمائي والتعددية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تواصل الدول الأعضاء العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان توفير التمويل المستدام والدعم السياسي والوفاء بالالتزامات المشتركة بموجب اتفاق التمويل.

ثانياً - اتفاق الأمم المتحدة للتمويل

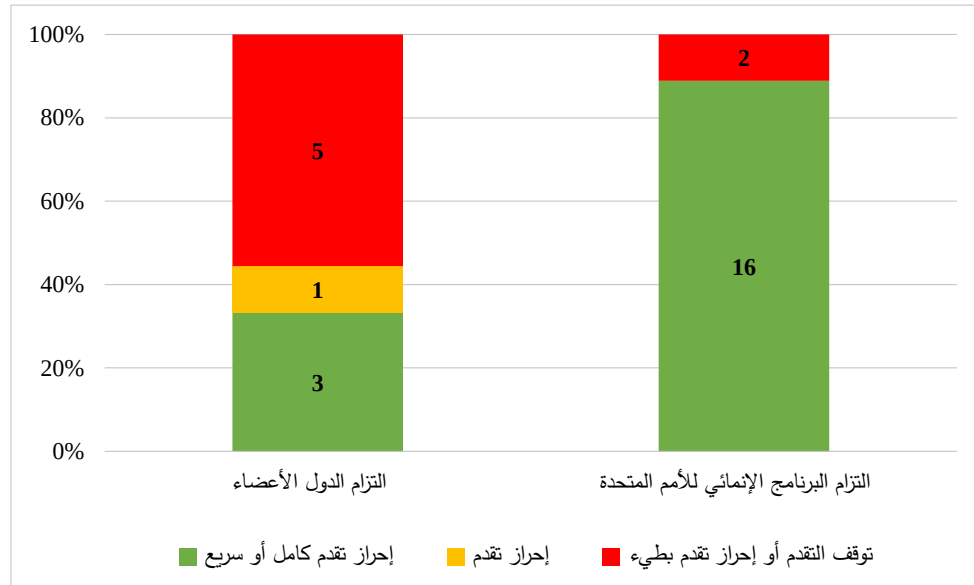
6 - اتفاق التمويل هو التزام مشترك بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الإنمائية العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير موارد كافية ومرنة. وأثبتت جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ما للموارد المرنة من أهمية بالغة. ويعد الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التمويل أمراً بالغ الأهمية الآن أكثر من أي وقت مضى لضمان قدرة منظومة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة، مع تقليل أوقات الاستجابة وتكاليف المعاملات والتنافس على الموارد.

تتبع التزامات اتفاق التمويل

7 - يُظهر تقرير الأمين العام لعام 2021 عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/76/75) صورة ملتبسة، مع ملاحظة إحراز بعض التقدم بشأن 50 في المائة من التزامات الدول الأعضاء و 73 في المائة من التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبالنسبة للالتزامات التي تم تتبعها والإبلاغ عنها من قبل فرادى الوكالات في عام 2020، لاحظ البرنامج الإنمائي إحراز تقدم بشأن 44 في المائة فقط من التزامات الدول الأعضاء و 89 في المائة من التزامات البرنامج الإنمائي (انظر الشكل الأول). ويقدم المرفق الثاني التفاصيل الكاملة للتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي مؤخرا في ضوء الالتزامات الخاصة به بموجب اتفاق التمويل.

الشكل الأول

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل لعام 2020



مواءمة التمويل مع متطلبات الخطة الاستراتيجية

8 - في حين يمثل أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق التمويل في إعادة التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى، تواصل الدول الأعضاء توجيه معظم تمويلها من خلال موارد مخصصة. وفي الوقت الذي يرحب فيه البرنامج الإنمائي بزيادة المساهمات في الموارد العادية بنسبة 13 في المائة في عام 2020، لا تزال الموارد العادية تمثل 13 في المائة فقط من مجموع الموارد، وهي نسبة تقل كثيرا عن النسبة المستهدفة المحددة في اتفاق التمويل، وهي تبلغ 30 في المائة بحلول عام 2023.

9 - ولا تزال زيادة عدد الجهات المساهمة في الموارد العادية تشكل تحديا. ففي عام 2020، بلغ عدد الدول الأعضاء المساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي 49 دولة عضوا فقط، بعد أن كان عددها 52 دولة عضوا في عام 2019. وتتيح التزامات التمويل التي يمكن التنبؤ بها في شكل اتفاقات متعددة السنوات للبرنامج الإنمائي معالجة النتائج الإنمائية المتوسطة إلى الطويلة الأجل، والحد من تجزؤ التدخلات،

وتوسيع نطاق عروضه الإنمائية. وفي عام 2020، شكلت المساهمات المدعومة بالتزامات متعددة السنوات ما نسبته 50 في المائة من الموارد العادية، بما يتماشى مع الهدف المحدد في اتفاق التمويل.

10 - وانخفضت حصة الموارد الأخرى الموجهة إلى البرنامج الإنمائي من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات من 10 في المائة في عام 2019 إلى 9 في المائة في عام 2020. ويعزى ذلك أساساً إلى نقل وظيفة إدارة الصناديق القطرية للتمويل الجماعي المخصص للاحتياجات الإنسانية إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلى الرغم من هذا التغيير، زاد البرنامج الإنمائي من مشاركته في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات وارتفعت إيراداته منها، بوصفه منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة، بما نسبته 77 في المائة منذ عام 2019.

11 - وفي حين تعد الزيادة في المساهمات المقدمة إلى نوافذ التمويل المواضيعي بنسبة 21 في المائة مشجعة، لم يشكل التمويل المواضيعي سوى 2,6 في المائة من مجموع الموارد الأخرى للبرنامج الإنمائي، بما لا يرقى إلى الهدف المرحلي المحدد لعام 2020. وسيواصل البرنامج الإنمائي إيلاء الأولوية للعمل مع الشركاء لزيادة التمويل المواضيعي المرن والمخصص على أدنى مستوى لبلوغ الهدف المحدد في اتفاق التمويل، وهو 6 في المائة بحلول عام 2023. وسيعمل البرنامج الإنمائي أيضاً مع الشركاء لزيادة التمويل الموجه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال نوافذ التمويل المواضيعي، حيث إنه أكثر الحلول الميزة التي تعاني من نقص مزمّن في التمويل، رغم كونه أحد العوامل المساعدة الحاسمة بالنسبة لجمع أهداف التنمية المستدامة.

12 - ويشكل إعلان جهات مانحة رئيسية إجراء تخفيضات كبيرة في ميزانياتها المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية ومساهماتها المقدمة لمنظومة الأمم المتحدة أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة للبرنامج الإنمائي، لا سيما في الوقت الذي يقوم فيه البرنامج بوضع خطته الاستراتيجية المقبلة، ويُدعى إلى المساهمة بشكل كبير في خطط التعافي من جائحة كوفيد-19 في العديد من البلدان. ويحث البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق التمويل، ويكرر تأكيد التزامه بأن يفعل الشيء نفسه.

تسريع النتائج على أرض الواقع

13 - يواصل البرنامج الإنمائي العمل عن كثب مع مكاتبه القطرية لكفالة ترجمة التزامات اتفاق التمويل إلى واقع ملموس ملائم للسياق على الصعيد القطري. وقد أظهرت التقارير الداخلية نتائج محسنة في الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وفي عام 2020، استأثرت البرامج المشتركة بنسبة 10 في المائة من النفقات البرنامجية للبرنامج الإنمائي، مع تخصيص نسبة إضافية قدرها 14 في المائة للأنشطة التي اضطلع بها بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

14 - ونظراً لعدم وجود تعريف موحد متفق عليه لـ "الأنشطة المشتركة" يتيح توفير بيانات متسقة وقابلة للمقارنة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، شرع مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة في بذل جهود على نطاق المنظومة للاتفاق على تعريف يجسد الأنشطة المشتركة بصورة أكثر منهجية. وبينما وُضعت توجيهات في عام 2014 بشأن البرمجة المشتركة، يقوم فريق عامل مشترك بين الوكالات بإجراء إصلاح شامل للطريقة التي تتعامل بها المنظومة مع البرمجة المشتركة والكيفية التي يمكن بها للمنظومة أن تحفز البرمجة والتمويل لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرتها.

15 - وقام البرنامج الإنمائي حتى الآن، عن طريق اعتماد نتائج أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة حرفياً في وثائق برامجه القطرية، بمواءمة 31 برنامجاً قوطرياً جديداً مع أطر التعاون بصورة كاملة من حيث ماهيتها وتسلسلها. وأسهم البرنامج الإنمائي في تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على وضع نظريات تغيير مُحكمة لأطر التعاون.

16 - وأظهر استقصاء الشراكات الذي أجراه البرنامج الإنمائي في عام 2020 أن 80 في المائة مما يزيد على 100 3 شريك على نطاق 140 بلداً يعتبرون البرنامج الإنمائي شريكاً قيماً. فقد شارك البرنامج الإنمائي بصورة جيدة في إعداد التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون، ووافق 75 في المائة من المجيبين على أن البرنامج الإنمائي يدعو إلى موقف موحد للأمم المتحدة بشأن قضايا التنمية. ويرى 71 في المائة من الشركاء، مؤكدين من جديد دور البرنامج الإنمائي في تحقيق التكامل، أن البرنامج يقدّر شراكاته في مجال توفير حلول متكاملة للتحديات الإنمائية.

الالتزام بالشفافية وإبراز الدور والمساءلة

17 - أقر مؤشر الشفافية في المعونة منذ عام 2016 بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكثر مؤسسات الأمم المتحدة شفافية. واستناداً إلى سجل إنجازاته، اتخذ البرنامج تدابير تهدف إلى زيادة إبراز ما يحققه من نتائج وما يحدثه من تأثير، عن طريق استحداث مؤشر مشروع يتعلق بكوفيد-19 لإظهار الصلة بين الموارد المتلقاة والتأثير على جهود الاستجابة المتكاملة للبرنامج الإنمائي.

18 - ويقر **الموجز المالي** للبرنامج الإنمائي بجميع الشركاء الممولين للبرنامج، مع تسليط الضوء بوجه خاص على أولئك الذين يساهمون في الموارد العادية والصناديق المواضيعية وصناديق التمويل الجماعي. وتحظى المساهمات في الموارد العادية (الأساسية) بالاعتراف والتقدير من خلال المُعرّف الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وسائط التواصل الاجتماعي #PartnersAtCore. وتبرز الكتيبات المتعلقة بالجهات المانحة بوضوح جميع مصادر المساهمات المقدمة من الشركاء الممولين. ويقر التقرير السنوي عن نوافذ التمويل المواضيعي **والبوابة الإلكترونية** بالمساهمين في الصناديق المواضيعية. وتنتشر **بوابة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالشفافية** تفاصيل عن أكثر من 4 000 مشروع، بما في ذلك المشاريع التي تسهم مباشرة في التصدي لجائحة كوفيد-19، مشفوعة بروابط تحيل إلى صفحات موجزة عن كل جهة مانحة.

19 - ولا يزال البرنامج الإنمائي ملتزماً بالشفافية، وقد دأب على تلقي تقارير مراجعة حسابات غير مشفوعة بتحفظات عن البيانات المالية على مدى 16 سنة متتالية. ويجري الإفصاح عن جميع تقارير المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي المتاح للعموم⁽¹⁾.

20 - ويستفيد البرنامج الإنمائي من مهام التقييم المستقلة واللامركزية التي يضطلع بها لدعم التعلم والمساءلة والشفافية في إطار المنظمة. وتماشياً مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق التمويل، فإن جميع خطط التقييم والتقارير التي يعدها البرنامج الإنمائي والردود الإدارية التي يقدمها متاحة لعامة الجمهور.

(1) <https://www.undp.org/accountability/audit/audit>

زيادة أوجه الكفاءة

21 - يواصل البرنامج الإنمائي، من أجل ضمان أفضل استخدام للموارد القيمة المعهود بها إليه، تبسيط عملياته وتوحيد ممارساته التجارية في إطار نموذج مُحكم وصالح وفعال. ومع الجهود المكثفة المبذولة لتعزيز أوجه الكفاءة وخفض التكاليف، حقق البرنامج الإنمائي ما يقدر بـ 355 مليون دولار من الموارد الإضافية لأغراض التنمية في الفترة 2018-2020 مقارنة بالفترة 2014-2017، مما أدى إلى إتاحة استثمارات إضافية في البرامج، والحفاظ على الدعم المقدم لأصول منظومة الأمم المتحدة، وتوفير التمويل للأنشطة المستقلة للرقابة والضمان، ومضاعفة مساهمات اقتسام التكاليف لنظام المنسقين المقيمين. وقام المركز العالمي للخدمات المشتركة التابع للبرنامج الإنمائي بتحسين إدارة ما يقرب من 500 حساب مصرفي للمكاتب القطرية، وتحسين إدارة شؤون نحو 64 000 مورد، وتجهيز أكثر من 26 000 معاملة نيابةً عن المكاتب القطرية.

22 - ويعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع المجموعة المعنية بالنتائج الاستراتيجية للابتكارات في مجال الأعمال من أجل النهوض بالعمل المتعلق بمكتب الدعم الإداري المشترك وتعزيز عرضه للخدمات غير المرتبطة بمواقع بعينها. ويؤدي تجميع الخدمات المشتركة العالمية إلى توحيد 57 عملية من عمليات المكاتب القطرية في مجالات الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات، وهي العمليات التي ستتناول ما يصل إلى 65 في المائة من مسائل مراجعة الحسابات على الصعيد القطري.

23 - والبرنامج الإنمائي على المسار الصحيح لبلوغ هدفه المتعلق بالكفاءة الإدارية المقرر تحقيقه على مدى أربع سنوات وهو 7,3 في المائة، أي أنه خلال مدة الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، زاد معدل تنفيذ البرامج وانخفضت النفقات المؤسسية ذات الصلة.

اتباع نهج منسق إزاء الحوارات المنظمة بشأن التمويل واتفاق التمويل

24 - إذ يحيط البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة علماً بالطلبات المقدمة من مجالسها التنفيذية لزيادة تحسين نوعية الحوار المنظم بشأن التمويل، فقد قامت هذه الهيئات بتنسيق ما تقدمه من تقارير عن الحوار المنظم بشأن التمويل، والاتفاق على منهجيات لتحسين قابلية المقارنة، وتحسين عملية تحليل الفجوات في الموارد.

25 - وقام البرنامج الإنمائي بتعميق تعاونه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبإجراء تحليلات مشتركة وعقد حوارات غير رسمية مع الدول الأعضاء على أساس منتظم. وعُقدت الحوارات المنظمة المشتركة بشأن التمويل مع المجالس التنفيذية للوكالات الأربع في أعوام 2019 و 2020 و 2021. وفي أيار/مايو 2021، نُظمت جلسة مشتركة غير رسمية لإعادة تأكيد الالتزام الجماعي بالتعددية، وتعزيز الفهم المشترك لآفاق التمويل في المستقبل، وتحديد التحديات والفرص المتعلقة بالخطط الاستراتيجية الحالية والمستقبلية.

ثالثاً - موارد دعم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2021-2018

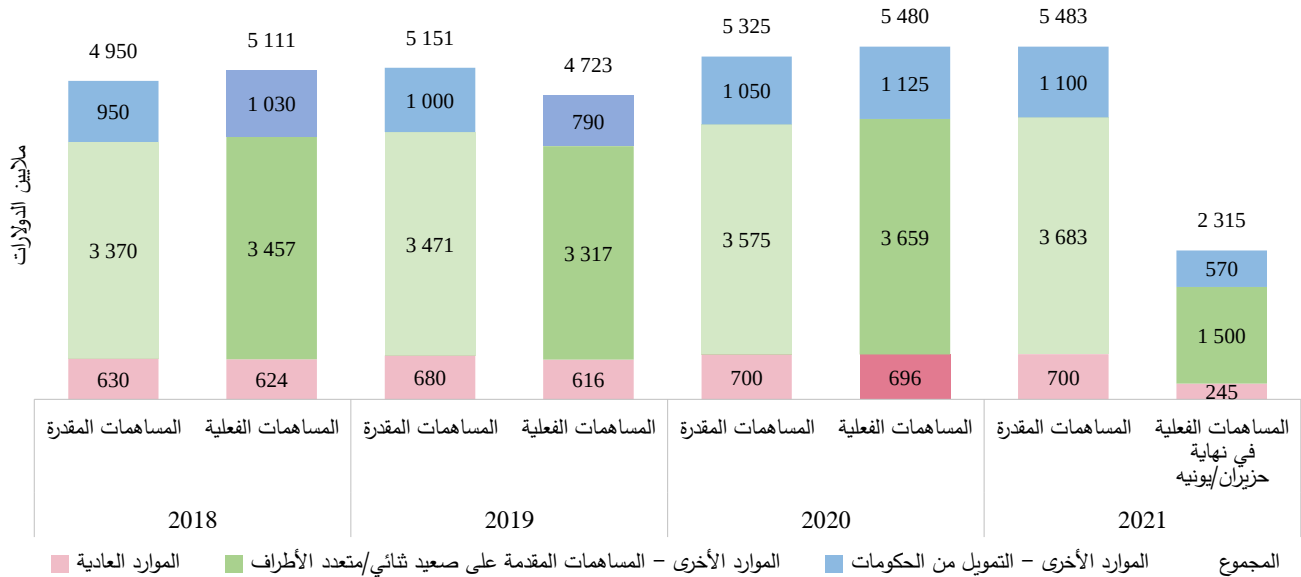
26 - حددت خطة الموارد المتكاملة (DP/2017/39) الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2018. وخلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، حقق البرنامج الإنمائي 99 في المائة من تقديرات المساهمات المقررة، حيث تلقى 15,3 بليون دولار مقابل مبلغ مستهدف قدره 15,4 بليون دولار. وفي مقابل تقديرات المساهمات المقررة لعام 2020، بلغت المساهمات الفعلية 5,6 بلايين دولار، بما يتجاوز المستوى المقرر البالغ 5,3 بلايين دولار.

27 - وفي مقابل تقديرات المساهمات المقررة لعام 2021 البالغة 5,5 بلايين دولار، ورد حتى نهاية حزيران/يونيه 2021 مبلغ 2,3 بليون دولار، وهو يتألف من 0,2 بليون دولار من الموارد العادية، و 0,6 بليون دولار من التمويل الحكومي، و 1,5 بليون دولار من المساهمات الثنائية/المتعددة الأطراف.

الشكل الثاني

الخطة الاستراتيجية للفترة 2021-2018، المساهمات المقدرة والفعلية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



* لا تشمل الأرقام الواردة أعلاه خدمات الدعم التي تردّ تكاليفها.

28 - وستقدّم خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة (DP/2021/29)، التي تحدد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2021. وتتألف مساهمات الجهات المانحة المتوقعة البالغة 21,6 بليون دولار للفترة 2022-2025 من مبلغ 3 بلايين دولار من الموارد العادية ومبلغ 18,6 بليون دولار من الموارد الأخرى.

ألف - النتائج والموارد مصنفة حسب نتيجة الخطة الاستراتيجية

29 - وفقا لتقديرات خطة الموارد المتكاملة، يبلغ مجموع النفقات الإنمائية 21 بليون دولار على نطاق النتائج الثلاث للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وفي الفترة الممتدة من 2018 إلى 2020، بلغت النفقات الإنمائية 13,5 بليون دولار، أي ما نسبته 64 في المائة من إجمالي التقديرات.

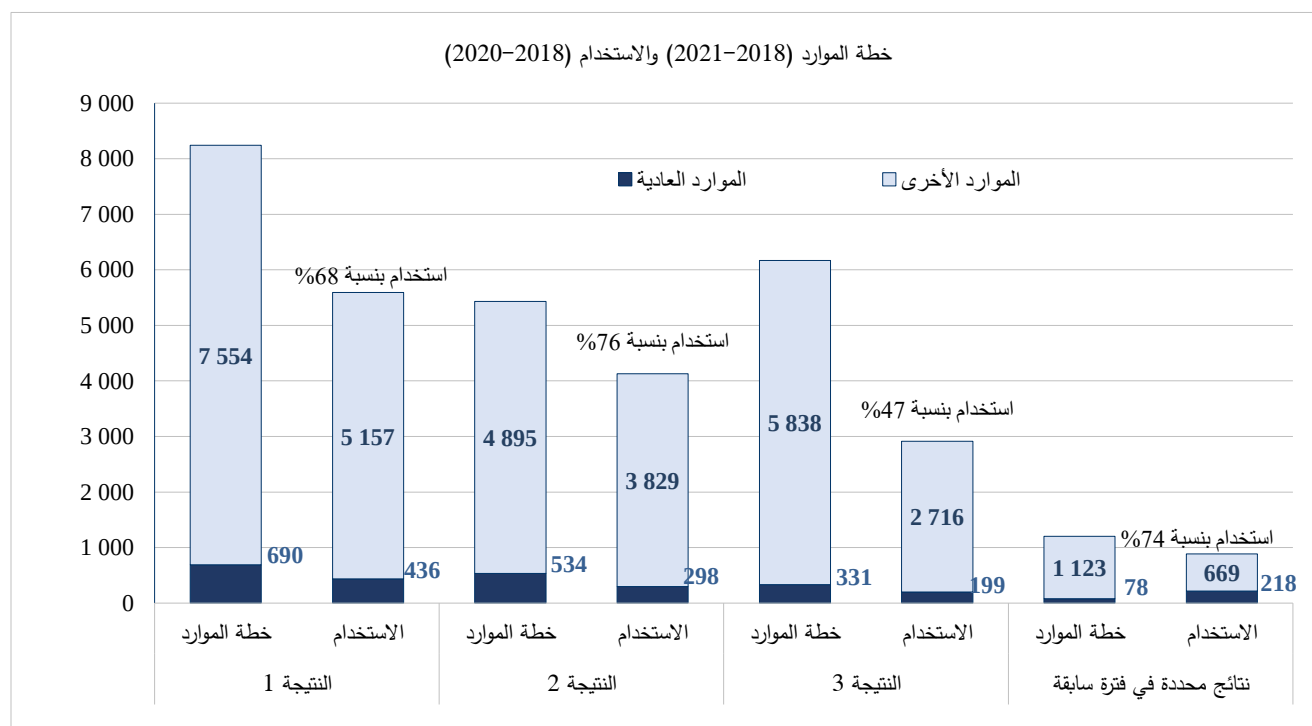
30 - وأنفق البرنامج الإنمائي مبلغ 5,6 بلايين دولار للنهوض بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده (النتيجة 1)، لمساعدة 35 مليون شخص في الحصول على الخدمات الأساسية التي يحتاجونها من أجل حياة كريمة؛ ومبلغ 4,1 بلايين دولار لتسريع وتيرة التحولات الهيكلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (النتيجة 2)، لتمكين 16 مليون شخص من الوصول إلى العدالة؛ ومبلغ 2,9 بليون دولار لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات (النتيجة 3)، لتقديم الدعم إلى 34 بلدا في مجال منع التطرف العنيف؛ ومبلغ 0,9 بليون دولار لدعم التدخلات الموروثة من الخطة الاستراتيجية السابقة.

31 - وتكشف مقارنة النفقات الفعلية للفترة 2018-2020 البالغة 13,5 بليون دولار مع إجمالي تقديرات خطة الموارد البالغ 21 بليون دولار عن فجوة في الموارد قدرها 7,5 بلايين دولار على النحو المبين في الشكل الثالث.

الشكل الثالث

النفقات البرنامجية للفترة 2018-2020 مقابل خطة الموارد للفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الأهمية البالغة للموارد العادية والمرنة

32 - تدعم الموارد العادية القدرة التشغيلية للبرنامج الإنمائي وشبكاته ووجوده على المستويات العالمي والإقليمي والقطري. وتُمكن البرنامج الإنمائي من تقديم الدعم، بناءً على الطلب وفي الوقت المناسب، إلى الحكومات الوطنية ومن العمل مع شركاء الأمم المتحدة لتعظيم النتائج الجماعية على أرض الواقع.

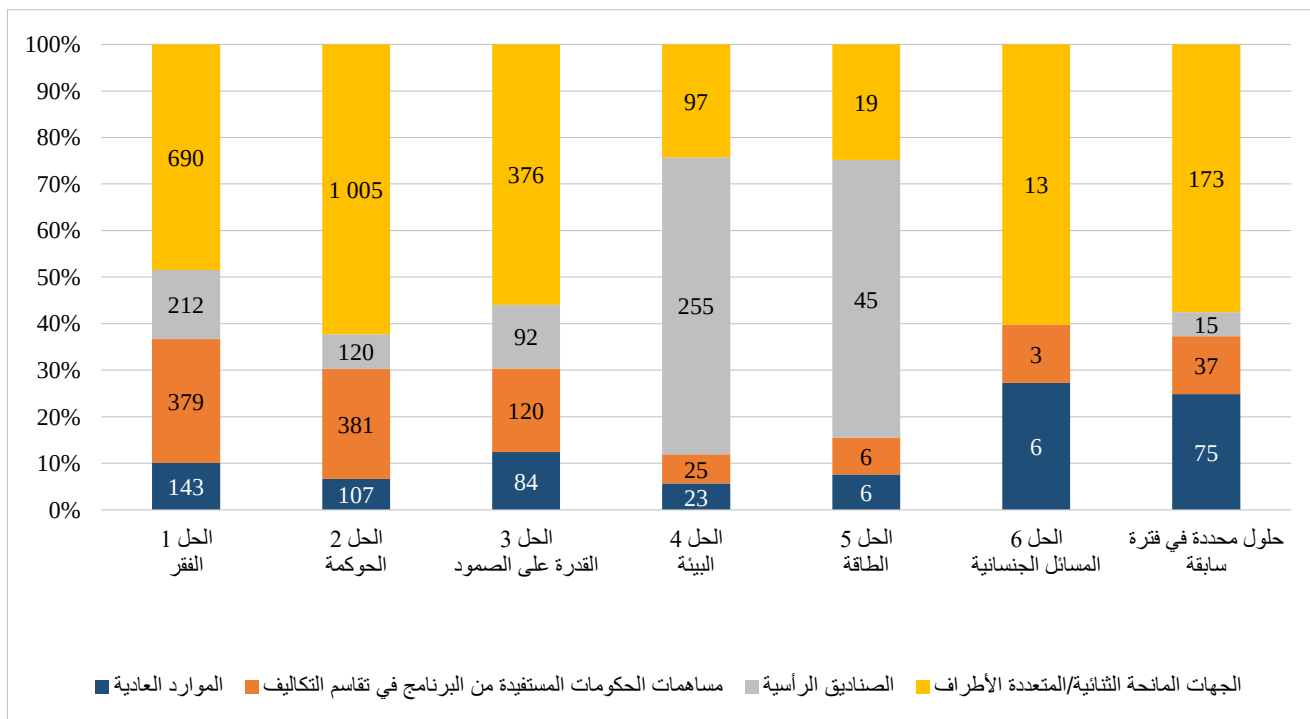
33 - وبالنظر إلى أن الموارد العادية هي أكثر طرائق التمويل مرونة، فقد تمت تعبئتها لتمكين البرنامج الإنمائي من تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج بصورة فورية وفي وقت مبكر من انتشار الجائحة، ومن الاضطلاع بدور القيادة التقنية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، على النحو الذي طلبه الأمين العام. وقد تأثرت من الموارد العادية أكثر من 100 مليون دولار من أصل مبلغ 1 بليون دولار الذي قام البرنامج الإنمائي بتعبئته أو إعادة تخصيصه للتصدي لجائحة كوفيد-19. وفي ظل بيئة التمويل غير المؤكدة، حيث يقرر بعض الشركاء خفض مساهماتهم في الموارد العادية، تكتسي زيادة الاستثمارات أو القيام باستثمارات جديدة من جانب شركاء آخرين، بمن فيهم الشركاء من البلدان المستفيدة من البرنامج، أهمية حاسمة بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتحقيق نتائج خطته الاستراتيجية.

34 - وتوزع الموارد العادية على جميع الحلول المميزة، وهي بالغة الأهمية في سد فجوات التمويل في مجالات الخطة الاستراتيجية التي تعاني من نقص التمويل.

الشكل الرابع

النفقات البرنامجية بحسب الحل المميز وقناة التمويل، لعام 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



- 35 - استنفاد الحل المميز 1 المتعلق بالفقر من أكبر حجم من الموارد العادية في عام 2020 بمبلغ 143 مليون دولار، مما مكّن البرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة التي تتولى القيادة التقنية لجهود الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية، من المساعدة في إعداد التحليلات وخطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، وتكثيف أنشطة التحليل والبحث والدعوة التي يضطلع بها لمكافحة الفقر وعدم المساواة.
- 36 - وكان للحل المميز 2 المتعلق بالحوكمة الحصة الأكبر من استثمارات التنمية للبرنامج الإنمائي في عام 2020 (1,6 بليون دولار)، منها 107 ملايين دولار ممولة من الموارد العادية، مما أتاح للبرنامج الإنمائي الاستجابة السريعة للحاجة إلى نظم وطنية ومحلية للإدارة الإلكترونية لضمان استمرار تقديم الخدمات العامة الأساسية خلال الجائحة.
- 37 - وساعد استثمار البرنامج الإنمائي البالغ 84 مليون دولار من الموارد العادية، في إطار الحل المميز 3 المتعلق بالقدرة على الصمود، ثلاثة ملايين شخص على نطاق 27 بلدا من البلدان المتأثرة بالأزمة في الحصول على عمل أو في تحسين سبل عيشهم.
- 38 - ودعمت الصناديق الرأسية في المقام الأول عمل البرنامج الإنمائي في مجالات الطبيعة والمناخ والطاقة؛ ولكن نظرا للطابع الشامل للحلول المميز، أسهمت الصناديق الرأسية أيضا في عمل البرنامج الإنمائي في برامجه المتعلقة بالفقر والحوكمة والقدرة على الصمود. غير أن التمويل المخصص غير قابل للاستبدال ولا يمكن تحويله إلى مجالات تعاني من نقص التمويل.
- 39 - ولا يزال الحل 6 المتعلق بالمساائل الجنسانية يعاني من نقص التمويل، وللموارد العادية أهمية بالغة لسد تلك الفجوة التمويلية.

باء - الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020

- 40 - ظل الاستقرار المالي على رأس الأولويات بالنسبة للبرنامج الإنمائي في عام 2020. وبلغ إجمالي الإيرادات، بما في ذلك التبرعات، 6,6 بلايين دولار، بما يمثل زيادة قدرها 1,8 بليون دولار (37 في المائة) مقارنة بعام 2019. وبلغت التبرعات 6,3 بلايين دولار، بما يمثل زيادة قدرها 1,8 بليون دولار (40 في المائة) مقارنة بعام 2019. وتعزى هذه الزيادة إلى الاتفاقات الجديدة المتعددة السنوات التي وقّعت خلال العام مع العديد من الجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (زيادة قدرها 1,0 بليون دولار)، والاتحاد الأوروبي (زيادة قدرها 0,4 بليون دولار)، وحكومتا ألمانيا والسويد (زيادة قدرها 0,1 بليون دولار لكل منهما).
- 41 - وبلغ إجمالي النفقات، بما في ذلك تنفيذ البرامج، 5,1 بلايين دولار، بما يمثل زيادة قدرها 127 مليون دولار (3 في المائة) مقارنة بعام 2019. وعلى الرغم من الجائحة، بلغت النفقات البرنامجية (أي تكاليف التنفيذ) 4,4 بلايين دولار، بما يمثل زيادة قدرها 66 مليون دولار (2 في المائة) مقارنة بعام 2019. وهذا هو ثاني أعلى معدل تنفيذ يحققه البرنامج الإنمائي خلال ست سنوات.

42 - وأسهم صافي الإيرادات في عام 2020 في زيادة رصيد الموارد المتراكمة⁽²⁾ (بمقدار 1,6 بليون دولار، وسيستخدم هذا المبلغ لدعم تنفيذ البرامج في السنوات المقبلة. وكانت الميزانية المؤسسية لعام 2020 متوازنة بشكل تام للسنة الرابعة على التوالي.

43 - وارتفعت نسبة الموارد العادية (الأساسية) المخصصة لبرامج التنمية من 66 في المائة في عام 2019 إلى 69 في المائة، في حين انخفضت نسبة الموارد العادية المستخدمة في أنشطة الميزانية المؤسسية من 34 في المائة إلى 31 في المائة. ونقل الموارد العادية المخصصة للأنشطة المؤسسية عن النسبة المقررة في الميزانية المتكاملة المعتمدة، وهي 33 في المائة. وفي عام 2020، ذهب 91 سنناً من كل دولار من دولارات الولايات المتحدة تم إنفاقه إلى البرامج والخدمات لتحقيق نتائج إنمائية، دون تغيير عما كان عليه الحال في عام 2019.

الجدول 1

الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2019-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2020	2019	الزيادة/(النقصان)	التغير بالنسبة المئوية
الإيرادات ^(أ)	6 618	4 829	1 789	37%
النفقات ^(أ)	5 051	4 924	127	3%
صافي الإيرادات	1 567	(95)	1 662	-
الأصول	14 299	12 485	1 814	15%
الخصوم	3 029	2 790	239	9%
صافي الأصول	11 270	9 695	1 575	16%
يتألف من:				
الرصيد المتراكم	10 968	9 409	1 559	17%
الاحتياطيات ^(ب)	302	286	16	6%
	11 270	9 695	1 575	16%

(أ) تحسب مبالغ الإيرادات والنفقات بعد خصم مبلغ 256 مليون دولار في عام 2020 ومبلغ 256 مليون دولار في عام 2019.

(ب) عند حساب الاحتياطيات التشغيلية لعام 2020، أُجري تحويل صاف قدره 16 مليون دولار من الفوائض المتراكمة. وأنشأ مجلس إدارة البرنامج الإنمائي (المجلس التنفيذي حالياً) الاحتياطي التشغيلي في عام 1979 لضمان توفر السيولة الكافية للبرنامج بتمويل هذا الاحتياطي من خلال صيغة محددة تُحسب سنوياً.

وكانت المبالغ قبل الخصم كما يلي:

مجموع الإيرادات: 6 874 مليون دولار في عام 2020؛ و 5 085 مليون دولار في عام 2019

مجموع المصروفات: 5 307 ملايين دولار في عام 2020؛ و 5 180 مليون دولار في عام 2019

(2) يتلقى البرنامج الإنمائي موارد برنامجية للبرامج المتعددة السنوات المرتبطة بفرادى البرامج أو المشاريع. ومن ثم، يتوافر في أي سنة من السنوات الفائض في الموارد مقارنة بالنفقات، يشار إليه بالفائض المتراكم، ويتألف أساساً من الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج في المستقبل.

المساهمات السنوية⁽³⁾

44 - شهد البرنامج الإنمائي نمواً في التمويل في عام 2020، مما يجسد تزايد ثقة الشركاء في قدرة البرنامج على تحقيق النتائج. وزادت المساهمات السنوية بنسبة 16 في المائة لتصل إلى 5,6 بلايين دولار في عام 2020، بعد أن كانت 4,8 بلايين دولار في عام 2019.

45 - وزادت المساهمات السنوية في الموارد العادية بنسبة 13 في المائة لتصل إلى 696 مليون دولار، بعد أن كانت 616 مليون دولار في عام 2019، وهو اتجاه إيجابي ينبغي أن يستمر بدعم من الدول الأعضاء إلى أن تتحقق أهداف اتفاق التمويل.

46 - وبلغت الالتزامات المتعددة السنوات ما قدره 346 مليون دولار، أي 50 في المائة من مجموع المساهمات السنوية في الموارد العادية. بيد أن نسبة الموارد العادية ظلت عند 13 في المائة من مجموع موارد البرنامج الإنمائي، ويعزى ذلك إلى النمو المتزايد للموارد الأخرى المخصصة.

47 - وزادت المساهمات السنوية في الموارد الأخرى بنسبة 16 في المائة لتصل إلى 4,9 بلايين دولار، بعد أن كانت 4,2 بلايين دولار في عام 2019. ويبين الجدول 2 والشكل الخامس أدناه توزيع الإيرادات واتجاه المساهمات السنوية، على التوالي.

الجدول 2

إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الموارد	2020	2019	الزيادة/(النقصان)	التغير بالنسبة السنوية
الإيرادات				
التبرعات				
التبرعات السنوية	5 563	4 796	767	16%
صافي حركة المساهمات المستحقة في المستقبل	725	(304)	1 029	-
المجموع الفرعي للتبرعات	6 288	4 492	1 796	40%
المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية	19	18	1	6%
صافي المساهمات المقدمة من البلدان المساهمة	7	8	(1)	(13%)
المساهمات المقدمة من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	9	9	-	-

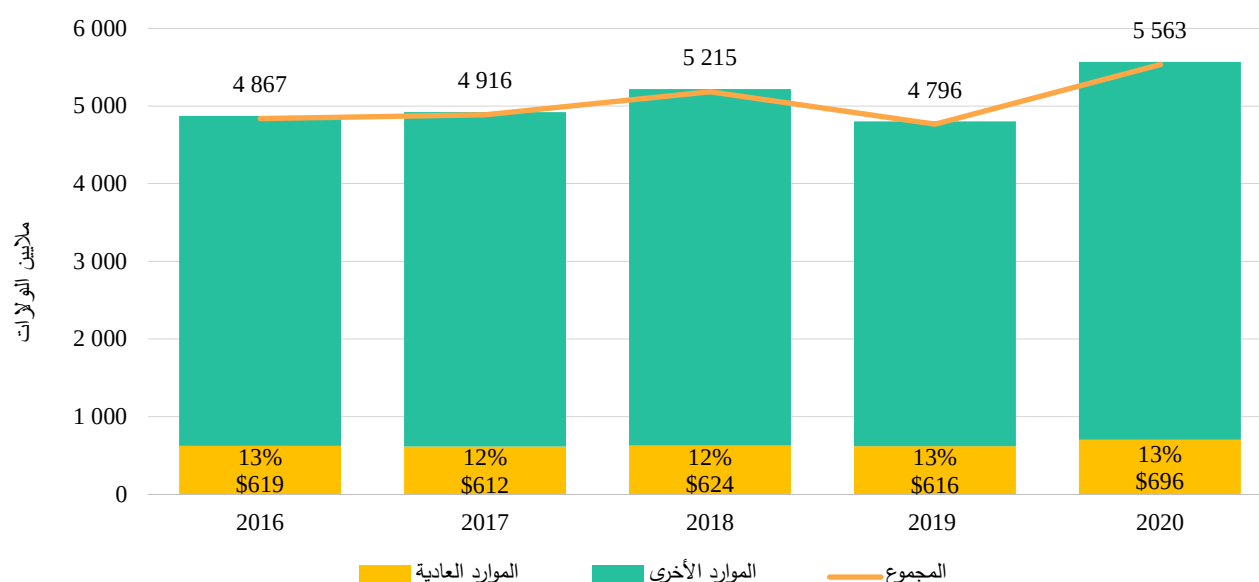
(3) في عام 2019، قام البرنامج الإنمائي بتفقيح سياسته المحاسبية بشأن الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23). وباتباع تلك السياسة، يسجل البرنامج الإنمائي القيمة الكاملة لاتفاقات التمويل عند توقيعها، حتى عندما لا تكون الأموال النقدية قد وردت فيما يخص أغلبية الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات. وتُقيد أية مبالغ نقدية غير محصلة ترتبط باتفاقات التمويل كمبالغ مستحقة القبض. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُسمح للبرنامج الإنمائي بالإففاق في حدود المبلغ النقدي المستلم لا غير؛ ومن ثم، تُعرض "المساهمات السنوية" لمواءمة السياسات السابقة لإثبات الإيرادات المتعلقة بالمساهمات (أي النقدية الواردة في سنة الإبلاغ، مضافاً إليها المبالغ المستحقة القبض في سنة الإبلاغ)، حيثما انطبق ذلك في هذه الوثيقة.

الموارد	2020	2019	الزيادة/(النقصان)	التغير بالنسبة المئوية
التبرعات العينية	15	15	-	-
تحويل الأموال والأموال المردودة إلى الجهات المانحة	(65)	(69)	4	6%
صافي التبرعات	6 273	4 473	1 800	40%
إيرادات الاستثمار	118	167	(49)	(29%)
الإيرادات الأخرى	483	445	38	9%
مجموع الإيرادات قبل خصم المحذوفات	6 874	5 085	1 789	35%
حذف أثر استرداد تكاليف البرنامج الإنمائي داخليا	(256)	(256)	-	-
مجموع الإيرادات بعد خصم المحذوفات	6 618	4 829	1 789	37%

الشكل الخامس

المساهمات السنوية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2016-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصروفات

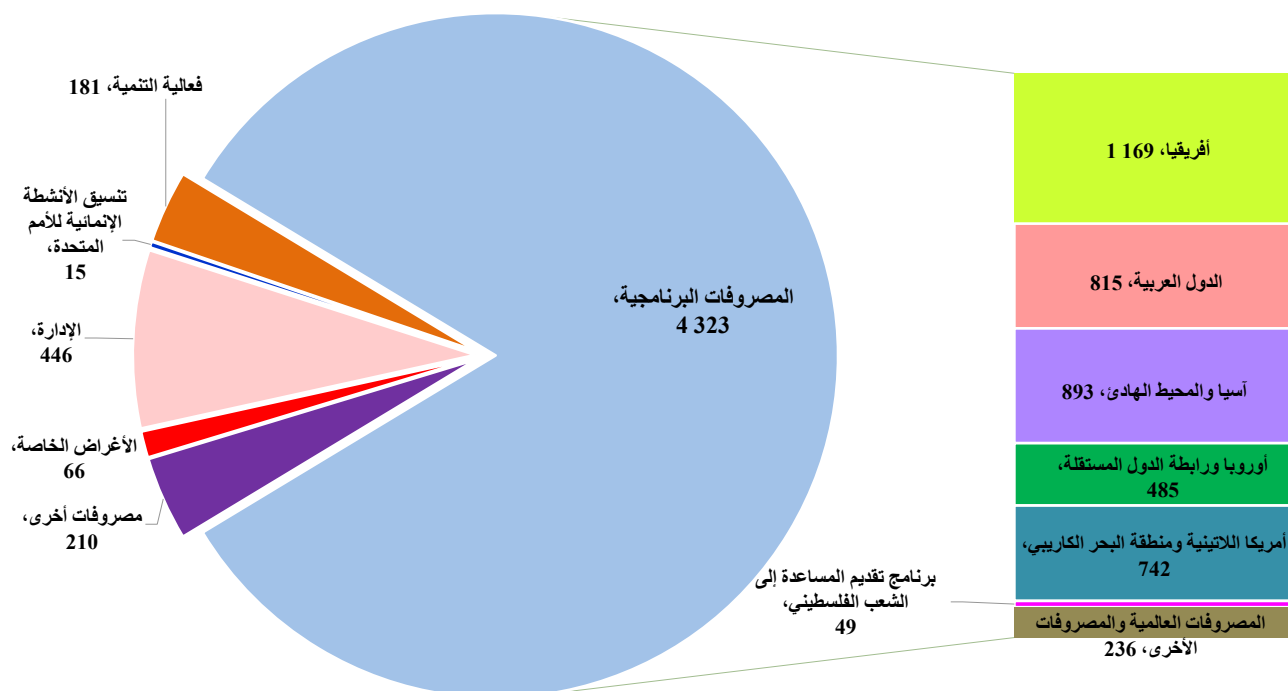
48 - بلغ مجموع المصروفات 5,1 بلايين دولار في عام 2020، وأنفق منها مبلغ 4,4 بلايين دولار أو ما يعادل 87 في المائة على الأنشطة البرنامجية. وتوجد سبعة⁽⁴⁾ برامج من أكبر 10 برامج يضطلع بتنفيذها البرنامج الإنمائي في بلدان هشة أو في بلدان متأثرة بالأزمات، وتمثل 36 في المائة من مجموع البرامج يعمل على تنفيذها. ويبين الشكل السادس مجموع المصروفات بتفصيل حسب تصنيف التكاليف والمنطقة.

(4) تم تصنيفها على أساس "تقرير حالات الهشاشة لعام 2020" (States of Fragility 2020)، الذي نشرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل السادس

مجموع المصروفات حسب تصنيف التكاليف، والمصروفات البرنامجية حسب كل منطقة من مناطق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعام 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المركز المالي

49 - بلغ مجموع الأصول المسجلة 14,3 بليون دولار، وبذلك شهد زيادة بنسبة 15 في المائة مقارنة بعام 2019. وتتألف أصول البرنامج الإنمائي أساساً من استثمارات لتمويل الخصوم المعروفة، ومن المساهمات المستحقة القبض. وترد التفاصيل الكاملة في المرفق الأول، الشكل السادس.

50 - وبلغت المساهمات المستحقة القبض 4,8 بلايين دولار، وهي تشمل مبلغ 4,7 بلايين دولار تعهدت الجهات الشريكة بتقديمه للسنوات المقبلة، على النحو المنصوص عليه في الجدول الزمني للتسديد في الاتفاقات الموقعة. وتجرى برمجة هذا المبلغ للإنجاز في السنوات المقبلة، وهو يتألف من مبلغ 193 مليون دولار مستحق القبض في إطار الموارد العادية ومبلغ 4,5 بلايين دولار في إطار الموارد الأخرى.

51 - وبلغ مجموع الخصوم 3,0 بلايين دولار، بزيادة 239 مليون دولار، أو ما يعادل نسبة 9 في المائة، مقارنة بالمبلغ المسجل في عام 2019، الذي بلغ 2,8 بليون دولار. ويعزى التغيير أساساً إلى المبالغ المستحقة الدفع لمكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء واستحقاقات الموظفين، التي زادت بمقدار 157 مليون دولار و 149 مليون دولار على التوالي. وترد التفاصيل الكاملة في المرفق الأول، الشكل السابع.

الفائض المتراكم

52 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، زاد الرصيد المتراكم، باستثناء الاحتياطات، بنسبة 17 في المائة ليبلغ 11,0 بليون دولار (مقابل 9,4 بلايين دولار في عام 2019). ونتيجة للتغيير في سياسة الاعتراف بالإيرادات، يشمل الفائض المتراكم مبلغ 4,9 بلايين دولار من الحسابات المستحقة القبض ومبلغ 0,9 بليون دولار للاستثمارات فيما يتعلق بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبموجب النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي، لا يُسمح للمنظمة بإنفاق مبلغ 5,8 بلايين دولار المذكور أعلاه.

53 - وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 9/1999، يعادل المستوى الحصيف من السيولة للموارد العادية نفقات فترة تمتد بين ثلاثة وستة أشهر. وحافظ البرنامج الإنمائي على حالة السيولة في نهاية السنة بمستوى 7,21 أشهر من رأس المال المتداول (مقابل 6,61 أشهر في عام 2019).

54 - ويقدم المرفق الأول استعراضاً وافياً ومفصلاً للمركز المالي للبرنامج الإنمائي في عام 2020.

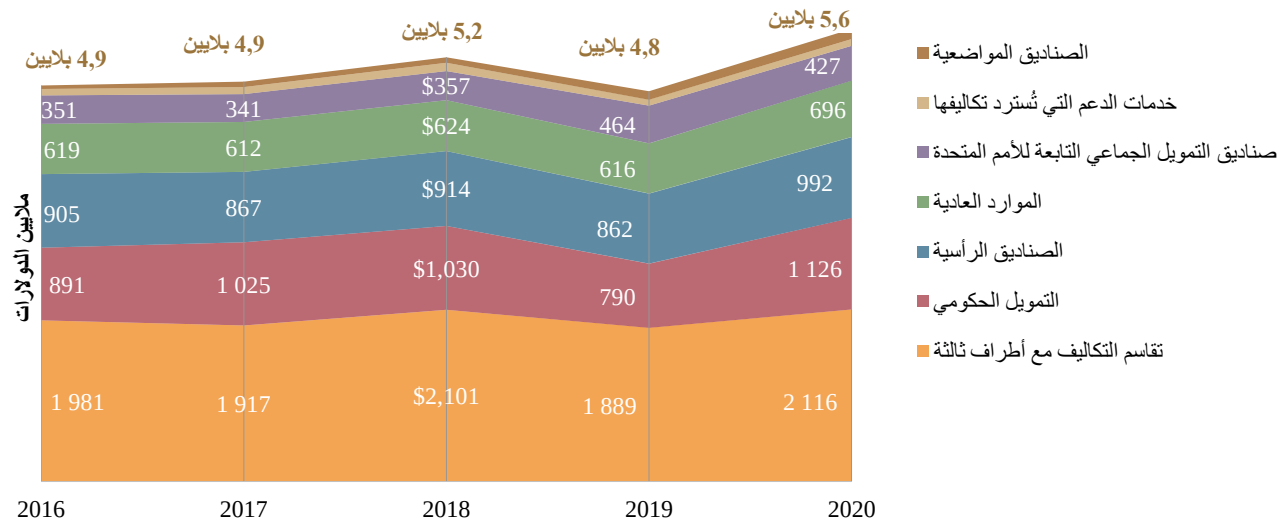
رابعاً - الموارد حسب مصدر التمويل

55 - في عام 2020، زاد مجموع المساهمات السنوية والمساهمات في الموارد الأخرى المقدمة للبرنامج الإنمائي بنسبة 16 في المائة، وزادت الموارد العادية ومساهمات التمويل الحكومي بنسبة 13 و 43 في المائة على التوالي. وعلى الرغم من أن التمويل المواضيعي زاد بنسبة 21 في المائة، فإنه لا يزال يمثل 2 في المائة من مجموع المساهمات، حيث لا تزال الموارد المخصصة تشكل 85 في المائة منها، وتمثل الموارد العادية 13 في المائة.

الشكل السابع

المساهمات حسب قناة التمويل، الفترة 2016-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



ألف - الموارد العادية

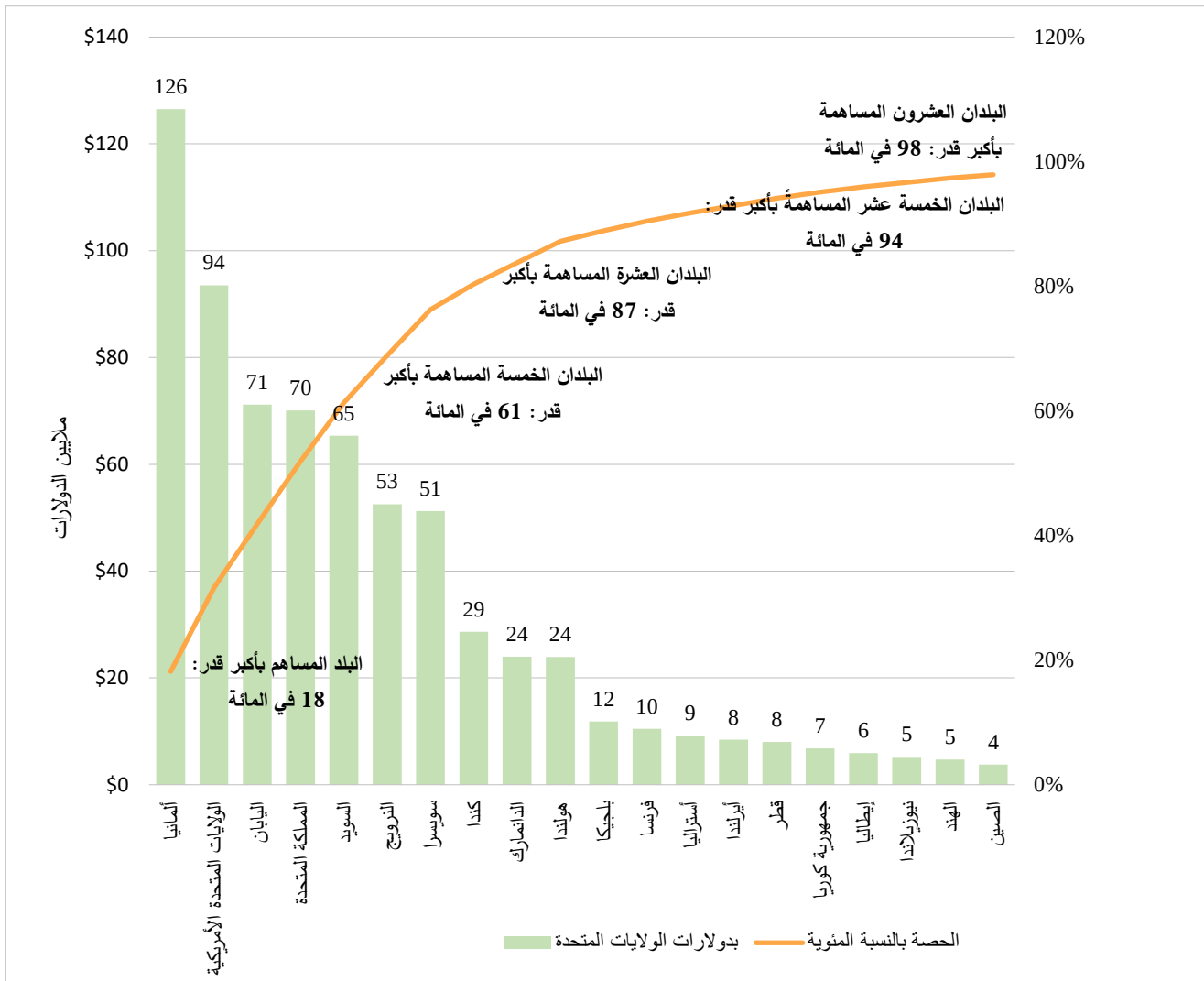
56 - في عام 2020، تلقى البرنامج الإنمائي مساهمات سنوية في الموارد العادية بلغ مجموعها 696 مليون دولار، بزيادة قدرها 13 في المائة مقارنة بمبلغ 616 الذي تلقاه في عام 2019، ويشير ذلك إلى استمرار الدعم القوي المقدم من الجهات الشريكة الممولة. ويعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لزيادة المساهمات في الموارد العادية في عام 2020 من حكومة كل من إسرائيل، وألمانيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وفنلندا، والولايات المتحدة، واليابان.

57 - وفي عام 2020، كانت 11 دولة عضوا (أستراليا، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وهولندا، والنرويج، وقطر، وكندا، والمملكة المتحدة) قد أبرمت اتفاقات متعددة السنوات بشأن الموارد العادية، بعد أن كان عددها ست دول في عام 2018، وبذلك تمثل 50 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية.

58 - واستقرت المساهمات في الموارد العادية من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مبلغ 24 مليون دولار في عام 2020، وجاءت أكبر المساهمات من حكومة كل من قطر (8 ملايين دولار)، والهند (4,7 ملايين دولار)، والصين (3,8 ملايين دولار)، والمملكة العربية السعودية (2 مليون دولار)، وتركيا (1,8 مليون دولار)، والاتحاد الروسي (1,1 مليون دولار). ويشجع البرنامج الإنمائي المزيد من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والبلدان المستفيدة من البرامج على المساهمة في الموارد العادية من أجل توسيع قاعدة التمويل والتقدم نحو الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاق التمويل. ولا تزال البلدان العشرون التي تقدم أكبر المساهمات للبرنامج الإنمائي تمثل 98 في المائة من مجموع المساهمات في الموارد العادية.

الشكل الثامن

البلدان العشرة التي تقدم أكبر المساهمات في الموارد العادية، لعام 2020



59 - وتيسر المدفوعات المبكرة التخطيط الفعال وتقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملات. وحتى نهاية حزيران/يونيه 2021، كان البرنامج الإنمائي قد تلقى 245 مليون دولار من الموارد العادية، أي أقل بنسبة 30 في المائة من المبلغ الذي تلقاه حتى نهاية أيار/مايو 2020. ويواصل البرنامج الإنمائي تشجيع الجهات الشريكة على صرف مدفوعاتها في وقت مبكر أو في بداية فترة تخطيط متعددة السنوات كلما أمكن ذلك.

60 - ويرحب البرنامج الإنمائي بالتزامات المتعددة السنوات السارية لعام 2021 من حكومات أستراليا، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، والنرويج، وهولندا.

باء - الصناديق المواضيعية

61 - نوافذ تمويل البرنامج الإنمائي هي آلية تمويل جماعي تمكن الجهات الشريكة من تقديم الدعم المواضيعي لأهداف التنمية المستدامة بشأن أربعة مواضيع وهي: الفقر وعدم المساواة؛ والحوكمة، وبناء السلام، ومواجهة الأزمات، والقدرة على الصمود؛ والطبيعة والمناخ والطاقة؛ والمساائل الجنسانية. وتمكن هذه الآلية الجهات الشريكة والبرنامج الإنمائي من الوفاء معا بالالتزامات المتعلقة بالتمويل الجماعي لكل كيان بموجب اتفاق التمويل، إلى جانب الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

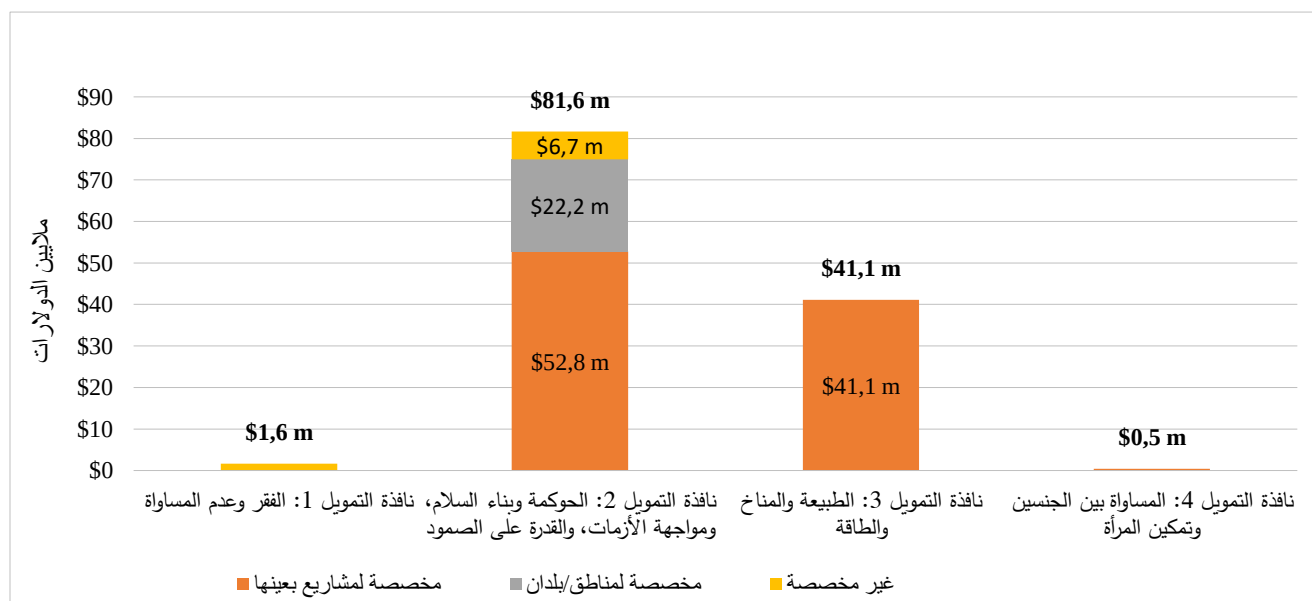
62 - وبفضل حكومات ألمانيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، وهولندا⁽⁵⁾، زادت المساهمات في نوافذ التمويل في عام 2020 بنسبة 21 في المائة لتصل إلى 125 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 103 ملايين دولار في عام 2019، ويشير ذلك إلى استمرار الدعم المتزايد لهذه القناة من قنوات التمويل. ووجهت 65 في المائة من مجموع هذه المساهمات إلى نوافذ الحوكمة، وبناء السلام، ومواجهة الأزمات، والقدرة على الصمود؛ وخصصت 33 في المائة منها لنوافذ الطبيعة والمناخ والطاقة.

63 - غير أن 75 في المائة من مجموع المساهمات التي تم تلقيها كانت مخصصة لمشاريع عالمية و 18 في المائة منها للمناطق/البلدان، ولم يتبق سوى 7 في المائة لكفالة المرونة اللازمة للاستثمار في الأنشطة ذات الأولوية. وسيعمق البرنامج الإنمائي علاقاته مع الجهات المساهمة في آلية التمويل وأعضاء الفريق الاستشاري بهدف تشجيع التحول في التمويل المواضيعي من التمويل المخصص إلى تمويل أكثر مرونة على النحو الذي يدعو إليه اتفاق التمويل.

الشكل التاسع

المساهمات في نوافذ التمويل، 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(5) مصنفة حسب مبلغ مساهماتها.

جيم - صناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة

64 - في عام 2020، زاد البرنامج الإنمائي، بوصفه منظمة مشاركة تابعة للأمم المتحدة، معاملاته مع صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وزادت إيراداته منها بنسبة 77 في المائة. وفي السنوات السابقة، تأتي جزء كبير من التمويل الجماعي من خلال البرنامج الإنمائي بوصفه وكيلاً مكلفاً بإدارة صناديق الأنشطة الإنسانية. وبعد أن نُقلت هذه المهمة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2020، انخفض حجم التمويل الجماعي الذي تلقاه البرنامج الإنمائي في عام 2020 إلى 438 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 477 مليون دولار في عام 2019. وكان الصندوق الاستثماري لإرساء القانون والنظام في أفغانستان وصندوق بناء السلام ومبادرة تسليط الضوء أهم الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التي تولى إدارتها البرنامج الإنمائي في عام 2020.

65 - ويتوقع البرنامج الإنمائي أن تشهد صناديق التمويل الجماعي زيادة مستمرة في عام 2021 وما بعده، بالنظر إلى البيئة السياسية المواتية للتمويل الجماعي والطلب على الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، ومجالات السياسات التي يضطلع فيها البرنامج الإنمائي بدور قيادي، كما هو الحال فيما يتعلق بالتدابير الاجتماعية والاقتصادية المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19، وخبرته الطويلة في مجال صناديق التمويل الجماعي بوصفه الكيان المضيف لمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء.

دال - التمويل الحكومي

66 - لا يزال التمويل الحكومي بالغ الأهمية بالنسبة لجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى دعم الأولويات الوطنية. وهو آلية تمويل طوعية تقوم من خلالها حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بائتمان البرنامج الإنمائي على مواردها المحلية، أو القروض التي تحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية، للمساعدة في تنفيذ المبادرات الإنمائية في بلدانها.

67 - وفي عام 2020، ساهمت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بمبلغ 1,1 بليون دولار في شكل تمويل حكومي، بزيادة نسبتها 43 في المائة مقارنة بعام 2019، متجاوزة بذلك حاجز البليون دولار للمرة الثالثة في السنوات الأربع الأخيرة. وهذا يعني أن أكثر من خمس قاعدة موارد البرنامج الإنمائي استثمرتها البلدان المستفيدة من البرامج، بقيادة 10 من أكبر المساهمين، وهي حكومات الأرجنتين، وأوكرانيا، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، والكاميرون، وكولومبيا، والمملكة العربية السعودية، ومصر، وهندوراس. وساهمت البلدان المستفيدة من البرامج في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 62 في المائة من مجموع التمويل الحكومي، تليها منطقة الدول العربية (13 في المائة)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (12 في المائة)، وأفريقيا (8 في المائة)، وآسيا والمحيط الهادئ (5 في المائة).

68 - وفي إطار اتفاقات تقاسم التكاليف المحلية، بلغت المساهمات الحكومية الممولة من قروض المؤسسات المالية الدولية في عام 2020 ما قيمته 105 ملايين دولار، بزيادة قدرها 226 في المائة مقارنة بمبلغ 32 مليون دولار في عام 2019، بما في ذلك 41 مليون دولار من البنك الدولي و 23 مليون دولار من مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي.

هاء - الصناديق الرأسية

69 - يواصل البرنامج الإنمائي إقامة شراكات مع الصناديق الرأسية بهدف تصميم وتنفيذ البرامج التي تعالج القضايا المعقدة المتعلقة بالطبعية والمناخ والطاقة والصحة. واستفاد البرنامج الإنمائي من شراكته مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا من أجل تقديم ما قيمته 200 مليون دولار من لوازم الحماية والمعدات الطبية ووسائل التشخيص إلى 107 بلدان، ودرّب ما يقرب من 280 000 من العاملين في مجال الرعاية الصحية على الاستجابة السريعة للجائحة. وفي عام 2020، وقع البرنامج الإنمائي 21 منحة جديدة بلغ مجموع قيمتها 940 مليون دولار، وكان الصندوق العالمي المستفيد الرئيسي منها.

70 - وفي عام 2020، تلقى البرنامج الإنمائي 988 مليون دولار من الصناديق الرأسية، بزيادة نسبتها 15 في المائة مقارنة بمبلغ 859 مليون دولار في عام 2019، وجاءت أكبر المساهمات من مرفق البيئة العالمية (370 مليون دولار)، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (323 مليون دولار)، والصندوق الأخضر للمناخ (236 مليون دولار). وبالنظر إلى أن تغير المناخ أصبح من الطوارئ العالمية، يوجد البرنامج الإنمائي في وضع جيد يسمح له بمواصلة العمل مع الصناديق الرأسية لدعم البلدان في تحقيق غاياتها المتعلقة بالمناخ في إطار أهداف التنمية المستدامة من خلال مبادرة البرنامج الإنمائي المعروفة باسم "الوعد المناخي".

71 - ويواصل البرنامج الإنمائي، سعياً إلى الحفاظ على أدائه العالي، تعزيز نظم ضوابط الرقابة الداخلية وفصل المهام؛ وتحسين سياساته وإجراءات ضمان الجودة؛ وإقامة نظام لإدارة المخاطر يشجع الابتكار ويتيح في الآن ذاته إدارة المخاطر بشكل استباقي.

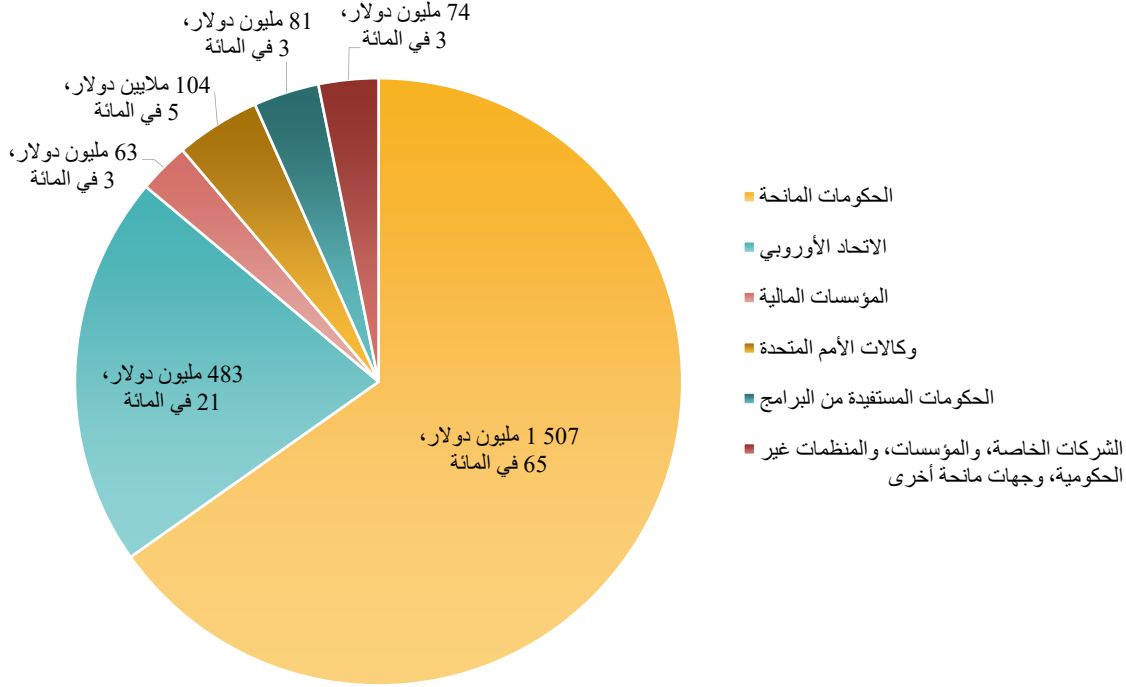
واو - تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة

72 - لا يزال تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة يشكل أكبر حصة من موارد البرنامج الإنمائي المخصصة. ففي عام 2020، تلقى البرنامج الإنمائي 2,3 بليون دولار في إطار تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة، بزيادة قدرها 13 في المائة مقارنة بعام 2019، وهو ما يشكل 42 في المائة من مجموع المساهمات.

الشكل العاشر

تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة حسب نوع الجهة الشريكة في عام 2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



73 - وكان الاتحاد الأوروبي في عام 2020 ثاني أكبر مساهم في البرنامج الإنمائي، كدليل على قوة شراكتهما، حيث ساهم بما مجموعه 483 مليون دولار، منها 154 مليون دولار في شكل تمويل جديد للتصدي لجائحة كوفيد-19. وكانت أكبر البلدان المتلقية لهذه الأموال في عام 2020 هي بلدان أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ومنطقة الدول العربية، وأفريقيا. وفي عام 2020، وقع البرنامج الإنمائي أيضاً 72 اتفاقاً جديداً مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 641 مليون يورو.

74 - وكان معظم التمويل الجديد الذي تلقاه البرنامج الإنمائي دعماً لجهوده في التصدي لجائحة كوفيد-19 في إطار تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة. وكانت حكومة اليابان من أوائل وأكبر الجهات المانحة التي دعمت البرنامج الإنمائي في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، إذ ساهمت بمبلغ 64 مليون دولار، استفاد منه 20 مكتباً قطريا والاستراتيجية الرقمية للبرنامج الإنمائي.

75 - ويواصل البرنامج الإنمائي تعزيز تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية. ففي عام 2020، قدمت هذه المؤسسات للبرنامج الإنمائي مساهمة بمبلغ 294 مليون دولار، بزيادة نسبتها 1 في المائة مقارنة بعام 2019، وهي مساهمة تتألف من 63 مليون دولار في شكل منح مباشرة؛ و 126 مليون دولار من مصرف التنمية الألماني KfW تدخل في إطار مساهمات الحكومة الألمانية في البرنامج الإنمائي؛ و 105 ملايين دولار في شكل مساهمات غير مباشرة لدعم تنفيذ القروض الحكومية. وعمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية في إعداد تقييمات الأثر الاجتماعي والاقتصادي ووضع خطط الاستجابة.

زاي - تحويل التمويل لأغراض أهداف التنمية المستدامة

76 - يدرك البرنامج الإنمائي أن تمويل أهداف التنمية المستدامة يتطلب إجراء تحولات كبيرة في النظام المالي العالمي وتغييرات في طرق تفاعل الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن خلال مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة، يعمل البرنامج الإنمائي بمزيد من الطموح، اعتماداً على آليات تمويل جديدة ومبتكرة، بهدف دعم التنفيذ السريع للأهداف على المستوى القطري. ويكتسي تمويل أهداف التنمية المستدامة على نحو مستدام وواسع النطاق أهمية بالغة في هذا الصدد.

77 - ويستند عرض تمويل أهداف التنمية المستدامة الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى القيادة الفكرية في عدد من المجالات الرئيسية التي تشجع على إحداث تغيير منهجي في المالية العامة والخاصة في البلدان. وأطر التمويل الوطنية المتكاملة هي أحد خطوط الخدمات في هذا الصدد التي يتم تصميمها لمساعدة واضعي السياسات على رسم خريطة مشهد تمويل التنمية المستدامة، ووضع استراتيجية للاستفادة من الاستثمارات على نحو أكثر فعالية بهدف تحقيق أولويات التنمية الوطنية. وقد التزم 70 بلدا بالفعل بتنفيذ أطر التمويل الخاصة بكل منها.

78 - وساهم البرنامج الإنمائي في التأثير على الاستثمارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يعد مصرف التنمية الجديد التابع لمجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا في الصين أول مُصدِر يستخدم معايير البرنامج الإنمائي للتأثير لأغراض أهداف التنمية المستدامة وتصنيف تمويل أهداف التنمية المستدامة في سوق رأس المال المقترض، ونجح في تسعير سند جديد مدته ثلاث سنوات بسعر ثابت قدره 5 بلايين يوان في سوق السندات الصينية المشتركة بين البنوك⁽⁶⁾. وفي عام 2020، اجتاز مفتشو الضرائب بلا حدود - وهي مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبرنامج الإنمائي - مرحلة مرجعية بارزة في مساعدة البلدان النامية على جمع أكثر من بليون دولار من العائدات الضريبية الإضافية. وحددت خرائط المستثمرين في مجال أهداف التنمية المستدامة، وهي أداة وضعها البرنامج الإنمائي، أكثر من 200 فرصة استثمارية في 15 بلدا. وسيعجل البرنامج الإنمائي بالنهوض بخطة تمويل أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعميق شراكته مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والجهات الأخرى الشريكة في التنمية.

خامسا - الاعتبارات الاستراتيجية

أثر كوفيد-19 على تمويل التنمية

79 - نتيجة لجائحة كوفيد-19، شهد العالم أول انتكاسة في مجال التنمية البشرية منذ عام 1990. وقد أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وأثرت على الخصوص على الفئات الأكثر ضعفاً من حيث الدخل والفئة الديمغرافية. وتشير تقديرات البرنامج الإنمائي إلى أن 207 ملايين شخص إضافي قد يسقطون في براثن الفقر المدقع بحلول عام 2030 بسبب الأثر الشديد والطويل الأجل للجائحة⁽⁷⁾.

(6) https://www.ndb.int/press_release/ndb-issues-rmb-5-billion-sustainable-development-goals-bond

(7) <https://sdgintegration.undp.org/accelerating-development-progressduring-covid-19>

80 - وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي استجاب عن طريق ضخ الحوافز الضرورية في اقتصاداته، لم تحصل البلدان النامية إلا على 1 في المائة من مجموع الإنفاق العالمي. وعلى الرغم من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 3,5 في المائة مقارنة بعام 2019، حيث بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق، وهو 161 بليون دولار، يتزايد عدم اليقين بشأن مستقبل تمويل التنمية.

81 - وتقدم الجهات المانحة مساهماتها المالية على نحو متزايد على أساس ثنائي وفي شكل قروض؛ وبين عامي 2010 و 2019، زادت حصة القروض من 20 إلى 26 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين انخفضت حصة المنح من 72 إلى 61 في المائة. ونما الإقراض الثنائي المقدم من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بنسبة 50 في المائة خلال الفترة نفسها، وبلغ ذروته عند 19,5 بليون دولار في عام 2019⁽⁸⁾. وفي الفترة بين عامي 2010 و 2019، فاق النمو في تمويل المساعدات الإنسانية النمو في تمويل المساعدات الإنمائية.

82 - وأثر التباطؤ الاقتصادي وتزايد ضغوط الديون في الأسواق الناشئة والنامية أيضاً على مصادر تمويل التنمية الأخرى، أي تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية، وما إلى ذلك. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض توافر التمويل من خلال التمويل الحكومي، الذي يمثل مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة للبرنامج الإنمائي.

إعادة النظر في التعاون الإنمائي بعد جائحة كوفيد-19

83 - كشفت الجائحة عن هشاشة التعاون الدولي، حيث فشلت الحكومات في تنسيق تحالف دولي فعال لوضع خطة عالمية لمكافحة الفيروس. بيد أنها أتاحت أيضاً للمجتمع الدولي فرصة إعادة تأكيد التزامه بتعددية الأطراف والاعتراف بأهمية هذه التعددية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل البرنامج الإنمائي على إحداث تحولات جوهرية لإبراز أهميته ودوره القيادي، وسط فضاء تكثر فيه الجهات المعنية بالتنمية، وذلك من خلال استراتيجيات مبتكرة في التمويل والشراكات.

84 - وبعد فترة وجيزة من تفشي الجائحة، تواصل البرنامج الإنمائي مع الجهات الشريكة الممولة الرئيسية من أجل التفاوض على إعادة توزيع أموالها وإعادة برمجتها ووضع ترتيبات تتيح الدفع المبكر للمساهمات من أجل تحقيق استقرار الوضع. وتمكن البرنامج الإنمائي، اعتماداً على خبرته السابقة في التصدي للإيبولا وفيروس نقص المناعة البشرية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة باستخدام موارد مرنة، من الشروع في تنفيذ تدابير التصدي لكوفيد-19 في الميدان وتحفيز موارد إضافية.

85 - وأظهرت جهود تصدي البرنامج الإنمائي لكوفيد-19 الدور البالغ الأهمية لوجود ما يكفي من الموارد العادية التي تكفل النشر السريع للسلع والخدمات المنقذة للحياة في البلدان المحتاجة، ودعم الحكومات في وضع التقييمات الاجتماعية والاقتصادية وخطط الاستجابة. وتمشيا مع اتفاق التمويل، سيواصل البرنامج الإنمائي، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى، تقديم حجج قوية تبرر الموارد العادية، وإبراز دورها الذي لا غنى عنه في الاستجابة في حالات الأزمات، وتعزيز بروز جهات شريكة تقدم موارد منتظمة ومرنة. وبالنظر إلى التوقعات الاقتصادية العالمية غير المؤكدة والمتقلبة وسيادة حالة من صعوبة التمويل، ليس من المبالغ فيه التشديد على الحاجة إلى استكشاف آلية تمويل جديدة ومستدامة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

(8) <https://www.oecd.org/development/covid-19-spending-helped-to-lift-foreign-aid-to-an-all-time-high-but-more-effort-needed.htm>

تحقيق التوازن بين الطموح والواقعية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025

86 - يعمل البرنامج الإنمائي على إجراء تقييم دقيق لأثر كوفيد-19 على تمويله الحالي والمستقبلي، لا سيما في ضوء ما أعلنت عنه الجهات المانحة الرئيسية من تخفيض للمساهمات. وعلى الرغم من أن حالة التمويل في عام 2020 كانت أفضل من المتوقع، فإن توقعات عام 2021 وما بعده لا تزال غير مؤكدة. وستتأثر الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة بحالة التمويل غير المؤكدة. وفي ظل هذه الخلفية، سيعتمد البرنامج الإنمائي سيناريو ميزانية طموحا، وإن كان حذراً، يستند إلى المعلومات الاستخبارية ومراعاة المخاطر، مع السعي إلى اتخاذ مزيد من تدابير تحقيق الكفاءة وتعظيم الأثر. وبالاعتماد على التقدم المحرز في إصلاح الأمم المتحدة، سيتعاون البرنامج الإنمائي مع وكالات الأمم المتحدة من أجل المضي قدماً بالنهج المشتركة وتوليد مزيد من الموارد ووفورات الحجم.

87 - ومن أجل اجتذاب تمويل أفضل نوعية ومضاعفة المساهمات التي يتم توجيهها من خلال التمويل المواضيعي والجماعي، سيعمل البرنامج الإنمائي مع الجهات الشريكة للبدء في التحول من نهج قائم على مشروع منفرد إلى نهج قائم على حافظة المشاريع فيما يتعلق بتنفيذ البرامج وتعبئة الموارد. وسيرفع البرنامج الإنمائي من مستوى قيادته الفكرية وجهوده في مجال الدعوة وسيشارك في إنشاء "حافظات مواضيعية استراتيجية" مع جهات شريكة تسعى نحو الأولويات نفسها، من أجل اجتذاب مساهمات مواضيعية مرنة.

88 - وبالنظر إلى الاهتمام المتزايد من جانب القطاع الخاص، والنمو الكبير في الاستثمارات المالية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوسيع المنصات الرقمية والآليات المالية المبتكرة، تتجسد أمام البرنامج الإنمائي فرص جديدة لإقامة الشراكات. وقد تسارعت التطورات الرقمية والتكنولوجية بسبب أزمة كوفيد-19 وهي تعيد تشكيل الطريقة التي يتفاعل بها الناس والحكومات في المنصات الافتراضية. وعلى الرغم من الحاجة إلى زيادة تعزيز الشفافية والمساءلة في الفضاء الرقمي، يمكن للرقمنة أن تجمع بين الأفراد والشركات والحكومات لتمكين التغيير على مستوى المنظومة. وبناء على ذلك، حدد البرنامج الإنمائي تمويل التنمية والرقمنة باعتبارهما عنصرين رئيسيين من عوامل التمكين للتغيير التحويلي، وسيستثمر في القدرات والنظم الرئيسية في هذين المجالين من أجل زيادة الأثر الإنمائي.

سادسا - استخدام أصول منظومة الأمم المتحدة

89 - يقدم الفرع التالي تفاصيل عن مجالات محددة من عمل البرنامج الإنمائي مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً على النحو الذي تدعمه السياسة التشغيلية للبرنامج الإنمائي والبنى التحتية للنظم على الصعد القطري والإقليمي والعالمي.

90 - وتُدمج نفقات البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بهذه المجالات في مواطن متعددة من بيانه المالي، بما في ذلك في فئات تصنيف التكاليف التالية: أنشطة تنسيق التنمية (15 مليون دولار)؛ والأنشطة ذات الأغراض الخاصة (66 مليون دولار)؛ والأنشطة الأخرى (210 ملايين دولار). ويدعم البرنامج الإنمائي أيضاً الأنشطة المالية التي تقوم بها وكالات أخرى، بما في ذلك الخدمات المشتركة التي يقدمها البرنامج الإنمائي لكيانات الأمم المتحدة وحسابات المقاصة في الخدمات مع كيانات الأمم المتحدة. وترد التفاصيل في المرفق 1.

متطوعو الأمم المتحدة

- 91 - في عام 2020، بلغ الحجم المالي الإجمالي 237,4 مليون دولار، بزيادة قدرها 16,1 مليون دولار مقارنة بمبلغ 221,3 مليون دولار في عام 2019.
- 92 - وفي عام 2020، ساهمت الدول الأعضاء بموارد منتظمة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة من خلال البرنامج الإنمائي بلغت 8,6 ملايين دولار، وهو ما يتسق مع المتوسط السنوي المحدد في الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2018-2021.
- 93 - ولا يزال برنامج متطوعي الأمم المتحدة يعتمد على صندوق التبرعات الخاص في إجراء بحوث العمل التطوعي وتشجيعه، والاستجابة السريعة، والحلول المبتكرة. وفي عام 2020، حصل الصندوق على مساهمات من 11 حكومة مانحة، هي: ألمانيا، وأيرلندا، وبنغلاديش، وتايلند، وتركيا، والجمهورية التشيكية، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، والهند. وبلغ مجموع المساهمات 6,2 ملايين دولار، بما يشمل الفوائد. وجاء أكثر من 90 في المائة من هذه المساهمات من أكبر أربع حكومات مانحة - وهي ألمانيا والسويد وسويسرا وفرنسا - ويشير ذلك إلى الحاجة إلى زيادة تنويع قاعدة الجهات المانحة لصندوق التبرعات الخاص.
- 94 - وبلغت المساهمات المقدمة لبرنامج التمويل الكامل لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة 19,9 مليون دولار في عام 2020.

مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

- 95 - نفذ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطاره الاستراتيجي من خلال تخصيص مبلغ 2,3 مليون دولار (مقابل 2,3 مليون دولار في عام 2019) من الميزانية المؤسسية للبرنامج الإنمائي و 3,7 ملايين دولار (مقابل 3,4 ملايين دولار في عام 2019) من الموارد العادية.
- 96 - وبالإضافة إلى ذلك، تلقى المكتب مبلغ 30,9 مليون دولار من المساهمات من الجهات الشريكة من خلال صناديقه الاستثمارية الأربعة: 22,4 مليون دولار من صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة؛ و 4,2 ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و 4 ملايين دولار من مرفق مجموعة بلدان الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ و 0,3 مليون دولار من صندوق بيريز غييرو الاستثماري من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- 97 - وعلى الرغم من الوضع المالي العالمي الصعب الذي تسببت فيه الجائحة، سجلت المساهمات من الموارد الأخرى المقدمة للمكتب مستوى قياسياً، ويُعزى ذلك جزئياً إلى الجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة سعيًا إلى تلبية طلبات البلدان الشريكة في الحصول على الدعم للتصدي لكوفيد-19.

مهمة الوكيل الإداري التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- 98 - يقدم البرنامج الإنمائي الدعم للبرمجة المشتركة من خلال دوره في تصميم الصناديق، وإدارة البرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، ومن خلال دوره في تنفيذ البرامج باعتباره منظمة مشاركة في الأمم المتحدة. وفي عام 2020، ارتفعت المساهمات الواردة للصناديق

الاستثمارية المتعددة الشركاء بالنيابة عن المنظومة بنسبة 21 في المائة، لتصل إلى 1,5 بليون دولار (مقابل 1,3 بليون دولار في عام 2019). ويمكن أن يعزى هذا النمو إلى البيئة السياساتية الإيجابية للتمويل الجماعي للأمم المتحدة، والأداء القوي لمجموعة واسعة من الصناديق العالمية والقطرية، بما في ذلك صندوق بناء السلام، والصندوق الاستثماري لإرساء القانون والنظام في أفغانستان، والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للصومال، ومبادرة تسليط الضوء، والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وصندوق التصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، والمبادرة المتعلقة بغابات وسط أفريقيا، وحافطة الأعمال الإنسانية الجارية. وبلغت القيمة الصافية للأموال التي حوّلها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، بصفته الوكيل الإداري لكل المنظمات المشاركة، 1,4 بليون دولار (مقابل 1,2 بليون دولار في عام 2019).

الدعم المقدم إلى منظمات الأمم المتحدة

99 - ظل البرنامج الإنمائي يشكل العمود الفقري للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة في عام 2020، حيث قدم الدعم بقيمة 2,51 بليون دولار للمعاملات المالية لنحو 118 وكالة من وكالات الأمم المتحدة ووكالات أخرى في أكثر من 170 بلدا. ووفر البرنامج أماكن مشتركة لوكالات أخرى فيما لا يقل عن 126 بلدا، حيث أتاحت لها فرصة الاستفادة من الخدمات المشتركة، بما في ذلك إدارة المسائل المتعلقة بالسفر.

الأنشطة المضطلع بها لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة

100 - واصل البرنامج الإنمائي دعمه لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقاً لقرار الجمعية العامة 279/72. وفي عام 2020، قدم البرنامج الإنمائي مساهمة سنوية قدرها 10,3 ملايين دولار (مقابل 10,3 ملايين دولار في عام 2019) لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال ترتيب تقاسم التكاليف بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وجمع البرنامج الإنمائي مبلغ 4,6 ملايين دولار وحوّل إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة كجزء من الضريبة المحددة في 1 في المائة على المساهمات في الموارد الأخرى المخصصة لأغراض بعينها بشكل لا مرونة فيه.

التكاليف الأمنية التي حددتها الأمم المتحدة

101 - في عام 2020، أنفق البرنامج الإنمائي مبلغ 27,6 مليون دولار (مقابل 30,2 مليون دولار في عام 2019) على التكاليف الأمنية، يشمل مبلغ 18,0 مليون دولار (مقابل 21,2 مليون دولار في عام 2019) الذي يرتبط بحصة البرنامج الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة للتنسيق الأمني الميداني؛ و 9,6 ملايين دولار (مقابل 9,0 ملايين دولار في عام 2019) الذي يرتبط بالخدمات الاستشارية الأمنية والاستثمارات الأمنية لضمان الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل، إلى جانب سلامة الموظفين وتدابير واجب الرعاية في التصدي لجائحة كوفيد-19.

سابعاً - الخلاصة

102 - يعرب البرنامج الإنمائي عن تقديره لجميع الجهات الشريكة الممولة التي عهت بمواردها للبرنامج على نحو أتاح له الوفاء بالتزاماته. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي يقدر جميع أشكال التمويل، تظل

الموارد العادية أكثر الموارد أهمية للاستجابة بمرونة في حالات الأزمات وتحقيق النتائج على أرض الواقع، على النحو الذي يتضح من تصدي البرنامج الإنمائي لجائحة كوفيد-19.

103 - ومع استمرار جهود البلدان في مكافحة الجائحة، فإن مسار الانتعاش غير مؤكد في ظل عدم المساواة في توزيع اللقاحات وانتشار أنواع متحورة جديدة من الفيروس. وبالنظر إلى التخفيض الفعلي والمحتمل لما تساهم به الجهات الشريكة من تمويل، يدعو البرنامج الإنمائي الجهات الشريكة إلى ما يلي: الامتناع عن خفض المساعدة الإنمائية الرسمية وتجنب إعادة تخصيصها إلى وجهات أخرى غير التنمية البشرية العالمية؛ وإعطاء الأولوية للموارد العادية؛ والدخول في التزامات متعددة السنوات وصرفها في وقت مبكر وفي الوقت المناسب من أجل تمكين البرنامج الإنمائي من مواصلة الاستجابة السريعة لمطالب البلدان؛ وتوفير حلول إنمائية متكاملة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

104 - وسيؤثر تخفيض الموارد العادية سلبيًا على قدرة البرنامج الإنمائي على ما يلي: تحقيق نتائج خطته الاستراتيجية؛ ومواءمة الموارد مع الأولويات الناشئة؛ وتوفير استجابات متكاملة؛ والتقليل إلى أدنى حد من اختلال التوازن بين المجالات البرنامجية؛ والحفاظ على معايير ضمان الجودة والشفافية؛ ودعم الرقابة المستقلة، وأصول منظومة الأمم المتحدة برمتها، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

105 - ويواصل البرنامج الإنمائي رصد أثر كوفيد-19 على التمويل الحالي والمستقبلي، وتحديث أدواته المتعلقة بدرجة الحساسية وتخطيط السيناريوهات، والاحتفاظ بتوقعات مالية طموحة وواقعية للخطة الاستراتيجية المقبلة.

106 - وسيواصل البرنامج الإنمائي التحاور مع المجلس التنفيذي، من خلال الحوار المنظم بشأن التمويل، من أجل إحراز تقدم في التحول من الموارد المخصصة لأغراض بعينها بشكل لا مرونة فيه إلى الموارد العادية أو الموارد الأخرى المرنة، ومناقشة التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات المتبادلة في إطار اتفاق التمويل، ومواصلة تشكيل النهج المتبع في الحوار المنظم، إلى جانب الوكالات الشقيقة، دعماً لجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام.

107 - وإذ يذكر البرنامج الإنمائي بالالتزامات المحددة في اتفاق التمويل، يحث الدول الأعضاء على ما يلي: (أ) تقديم التبرعات أو زيادتها على نحو يتسق مع قدراتها؛ (ب) المساهمة على أساس متعدد السنوات وبطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها؛ (ج) الانتقال من توفير المساهمات المخصصة لأغراض بعينها بشكل لا مرونة فيه إلى توفير موارد مرنة أقل تخصيصاً؛ (د) دعوة الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للمساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، من أجل تمكين البرنامج الإنمائي من تحقيق النتائج المتوخاة في خطته الاستراتيجية، وقيادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو متسق في تنفيذ خطة عام 2030. وسيعمل البرنامج الإنمائي من جهته على الاستثمار في الوفاء بالالتزامات بتمويل كل كيان بموجب اتفاق التمويل، وعلى رصد التقدم المحرز على جميع المستويات بانتظام، وإطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز عن طريق الحوار المنظم بشأن التمويل.